

إعجاز التشريع الإسلامي في منع حدوث الأزمات المالية

أ.د. كوثر البجري

أستاذة المحاسبة ومديرة مركز الإعجاز العلمي في القرآن والسنة

ونائبة رئيس جامعة بني سويف الأسبق

Abstract:

The world currently suffers continuous financial and economic crises that affect recent economy, slow down economic growth, shrink national revenue, lower average income per capita, and increase poverty and unemployment. So this study deals with the Islamic laws set perfect rules that were antecedent in solving all those problems. If they were truly applied, none of those crises would had taken place, and turn the society from one with a crisis, to one that is socially and economically prosperous and fair.

So the objective of the study is to Prove the miraculousness of Islamic Law in preventing financial and economic crises.

Keywords:

Economic Crises, Islamic Law, Preventing Financial Crises.

ملخص :

تعاين المجتمعات المعاصرة من الأزمات المالية التي تؤدي لبطء النمو الاقتصادي وتراجع الدخل القومي وزيادة الفقر والبطالة، وتتناول الدراسة سبق التشريع الإسلامي بسن قواعد محكمة تمنع حدوث هذه الأزمات ويؤدي تطبيقها لتحقيق مجتمع الرفاهية حيث شهدت العقود الماضية أكثر من مئة أزمة مالية منها أزمة 2007-2008 بالولايات المتحدة ومنها إلى العالم كله.

وتركزت الأسباب الأساسية للأزمة المالية في:

- استخدام سعر الفائدة؛
- استخدام أدوات مالية جديدة (المشتقات والتوريق وصناديق التحوط القائمة على سعر الفائدة، واتخاذ النقد سلعة، وبيع الديون بالديون)؛
- ضعف الاستثمار؛
- إنعدام عدالة التوزيع.

كلمات مفتاحية:

الربا - عقد المشاركة - عدالة التوزيع - الزكاة - التضخم - العائد الفعلي - التدفق النقدي - المضاعف الإسلامي.

مقدمة

قدم التشريع الإسلامي أعظم نظام اقتصادي يعتمد على الاستثمار النافع وحسن توزيع الموارد بين أبناء المجتمع من إيرادات ممتلكاتها ومن الفيء والندور والأوقاف والزكاة .. إلخ، وترتيب أوجه الإنفاق من خلال فقه الأولويات الإسلامية الذي ينشئ سلماً بتصنيف حاجات المجتمع طبقاً للأهمية النسبية، تبدأ بالضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينات لترشيد الإنفاق، وحفظ موارد المجتمع، وتحريم التطفيف والاحتكار والغش وأكل أموال الناس بالباطل ... إلخ. ونظراً لقوة فريضة الزكاة فهي الركن الثالث للإسلام، وهي عمل مؤسسي تختص به الدولة، وتمثل تشريعاً مستديماً يتميز بتقنين الموارد والإنفاق، لذا اعتمد البحث على شقين أساسيين دراسة أثر تحريم الربا وبيع الدين بالدين وتطبيق المشاركة في منع حدوث الأزمات المالية، وتقديم دراسة تحليلية لتأثير الزكاة على وظيفتي الاستثمار والتوزيع.

أولاً: أثر تحريم الربا وبيع الدين بالدين وتطبيق المشاركة في منع حدوث الأزمات المالية

ويتناول ثلاثة جوانب كما يلي :

- (أ) - تحريم الربا / الفائدة على القروض والودائع: الربا هو الزيادة على القرض مقابل الأجل، وهو ذاته سعر الفائدة على القروض والديون والودائع والسندات وأذون الخزانة، وهو محرم في عدة آيات قرآنية وأحاديث نبوية.
 - (ب) تحريم بيع الديون: أجمع العلماء على تحريم بيع الديون بالديون أو بيع النسئنة بالنسئنة.
 - (ج) استخدام المشاركة بديلاً عن الفائدة باعتبارها توسيعاً لقاعدة توزيع مخاطر الأعمال: يعتمد الفكر الإسلامي على المشاركة في العائد الفعلي من ربح أو خسارة، مما يحقق أفضل نظام اقتصادي ومالي بتوزيع مخاطر الأعمال على قاعدة عريضة من المتعاملين، فإذا طبقت المشاركة بين قطاعات ثلاثة تتعامل معاً في القطاع المصرفي هي : المنشآت الراغبة في التمويل، وأصحاب المصارف التجارية، ومودعي المصارف التجارية، لتحققت المزايا التالية:
 - 1- انخفاض مخاطر حدوث خسائر الأعمال والاستثمارات مما يحسن أوضاع المنتجين؛
 - 2- تحقيق توزيع المخاطر على قاعدة عريضة من المتعاملين عائد مناسب للفئات الثلاث حتى لا تنفرد إحداها بعوائد احتكارية وتحقق إحداها عوائد محدودة وتعاني الثالثة من الخسائر؛
 - 3- القضاء الأزمات المالية الحادة التي تنتج لنا البطالة والفقر.
- لذلك نقدم دراسة مقارنة بين معدل العائد الفعلي للشركات وفائدة التمويل باستخدام البيانات المنشورة عن البورصة المصرية كما يلي:

نسبة العينة % (1)	معدل العائد الفعلي للقطاعات (2)	المتوسط المرجح للعائد % (2×1)	سعر الفائدة للبنوك من التمويل (3)	المتوسط المرجح للفائدة % (3×1)
10,5	10,7%	1,124%	10.5%	1,103
16%	(24,25%)	(3,84 %)	14.77%	2,368
21%	5,5%	1,155%	19.725%	4,200
52,5%	70,46%	37,012%	7.1%	3,675
المجموع = 100%	—	المجموع = 35,451%	—	المجموع = 11,346%

ويبين هذا الجدول النتائج التالية:

- 1- يعاني 10,5% من عسر مالي ينذر بالفشل؛
- 2- ويعاني 16% من خسائر (24,25%) واستحقاق فوائد عليها بسعر 14.77% قد تؤدي لإفلاسها؛
- 3- ويعاني 21% من انخفاض الربح 5,5% قياساً بالفائدة 19.725% مما يؤثر على استمرارها؛
- 4- يحقق 52,5% عائداً مرتفعاً متوسطه 70% بالرغم من أن متوسط فائدة التمويل 7,1% فقط؛
- 5- تؤكد النتائج السابقة ارتفاع متوسط الربح المرجح إلى 35,451% عن الفائدة ونسبتها 11,346% مما يؤدي حتماً لارتفاع احتمالات الربح لمجموع الفئات المشاركة في التمويل.

فإذا استبدل هذا النظام بعقد المشاركة بين الفئات الثلاث لتحققت عدالة التوزيع بينهم كما يلي:

- 1- إعفاء الشركات من الفائدة ومتوسطها 11,346% على التمويل، مما يرفع متوسط الربح؛
- 2- إعفاء الشركات الخاسرة من فائدة 14,77% ومشاركة البنك للخسائر بنسبة تمويله مما يحسن وضعها المالي بحيث يمكنها مواصلة نشاطها دون التوقف أو الخروج من السوق؛
- 3- تقاسم مساهمي البنوك الربح مع قطاع الأعمال فتحقق متوسط عائد مرجح 35,451% رغم أنه يحمل بفائدة فعلية على تمويل القروض بمتوسط مرجح 11,346%؛
- 4- ارتفاع معدل عائد المودعين عن العائد الحالي بالرغم من تحملهم عبء خسائر قطاعات الأعمال مما يؤدي للتشجيع على الادخار والاستثمار.

ونخلص من ذلك إلى أن تحريم الربا وبيع الدين بالدين وتطبيق المشاركة يؤدي لمنع حدوث الأزمات المالية مطلقاً، بالإضافة لتوسيع قاعدة توزيع المخاطر، وانخفاض احتمال تحقق الخسارة، وقد أكد ذلك القطاع المصرفي الإسلامي الذي لم يفلس منه بنك واحد خلال الأزمة المالية، في حين أفلس خلالها أكثر من 500 بنك أمريكي، مما يؤكد سلامة نظامه، إلى جانب اعتماد الاقتصاد الإسلامي على الاقتصاد العيني الحقيقي لتوفير الحاجات العينية.

ثانيا : دراسة تحليلية لتأثير الزكاة على وظيفتي الاستثمار والتوزيع

الناحية الأولى : تأثير الزكاة على وظيفة الاستثمار

وهي خمس مؤثرات كما يلي:

أ- قياس تأثير زكاة الثروة النقدية على زيادة الاستثمار:

أوجب الله تعالى زكاة الثروة النقدية وما في حكمها من النقد المعاصر بسعر 2,5 % مع توجيه ولي اليتيم باستثمار أمواله لإيتاء الزكاة من الربح لا من أصل المال، مما يؤكد ضرورة الاستثمار وتنمية الأموال لابتغاء الربح حتى لا يؤدي سداد الزكاة لنقص المال، كما يؤثر سلبا على الدورة النقدية والإنتاجية في المجتمع لذلك يتم قياس هذا النقص كما يلي:

قياس النقص الحاصل للنقد غير المستثمر وهو ثلاثة أنواع:

1- نقص بسبب سداد الزكاة:

ويتم حسابه باستخدام المعادلة:

$$م س^ن = م س (1 - ع) (1 - ع)^1 (1 - ع)^2 (1 - ع)^3 (1 - ع)^4 \dots (1 - ع)^ن$$

حيث:

م س ن = المبلغ غير المستثمر بعد عدة سنوات مع سداد زكاته .

م س = المبلغ في السنة الأولى قبل سداد الزكاة .

ع ن = سعر الزكاة السنوي وهو 2,5%.

ن = الفترة الزمنية التي تم الاحتفاظ فيها بالنقد دون استثمار مع سداد زكاته.

∴ باقي المبلغ بعد استقطاع الزكاة نهاية السنة الأولى 97,5%، والثانية 95,0625، والثالثة 92,686، والرابعة 90,368،

الخامسة 88,11، وهكذا...

2- أثر التضخم:

يقاس أثر التضخم باستخدام الأرقام القياسية، وبفرض أن الزيادة المتوقعة لمستوى الأسعار منسوبة للسنة الأولى: السنة الثانية

8%، الثالثة 14%، الرابعة 18%، الخامسة 25% .

∴ القيمة الحقيقية للمبلغ بعد خمس سنوات = $88,1 = 1,25 \div 70,48$ % من قيمته.

3- تكلفة الفرصة المضاعفة:

يؤدي الاحتفاظ بالنقد لضياح فرص استثماره وتحقيق عائد منه، ولحساب هذه التكلفة تم دراسة العائد الفعلي الذي يحصل عليها

المساهم والمودع في البنوك والمساهم في القطاعات الاقتصادية.

4- متوسط عوائد المساهمين في عينة من القطاع المصرفي المصري :

المتوسط	2010	2009	نتائج 2008
%35,94	%36,35	%32,74	%38,75

∴ متوسط عائد مساهمي البنوك حوالي 36%.

5- تبين أن متوسط عائد المودعين في البنوك التجارية في نفس الفترة الزمنية = 8%.

6- متوسط عائد المساهمين في الشركات المصرية خلال فترة 2008-2010 كما يلي:

المتوسط الحسابي	2010	2009	نتائج 2008	أسماء القطاعات
%12,49	%9,9	%20,46	%7,13	الأغذية
%114,55	%44,66	%152,6	%146,4	الاتصالات
%3,43	%2,5	%4	%3,8	الإعلام
%96,28	%108,68	%81,98	%98,18	التشييد والبناء
%47,25	%50,23	%40,9	%50,62	العقارات
%35,94	%36,35	%32,74	%38,75	البنوك
%16,93	%16,8	%15,3	%18,7	التكنولوجيا
%69,24	%61,06	%56,28	%90,38	خدمات ومنتجات
%7,68	%2,1	%4,25	%16,7	سياحة
%93,03	%72,4	%95,6	%111,1	كيماويات
%129,2	%132,9	%129,8	%124,9	مرافق
%9,37	%2,23	(%0,63)	%26,53	منتجات منزلية
%117,4	%10,4	%98,9	%242,6	موارد أساسية

∴ يبلغ متوسط عوائد الشركات جميعها خلال السنوات الثلاث حوالي 58%.

تكلفة الاحتفاظ بالنقدية دون استثمار:

- بالنسبة للإيداع في البنوك = 2,5% سعر الزكاة + 8% معدل ربح الإيداع + نسبة التضخم.

- بالنسبة لمساهمي البنك = 2,5% + 36% متوسط معدل الربح + نسبة التضخم.

- وبالنسبة لمساهمي المشروعات الممولة = 2,5% + 58% متوسط الربح + نسبة التضخم.

∴ وبذلك تحقق زكاة الثروة النقدية المميزات التالية:

- تدفع الفائض النقدي للاستثمار دفعا إيجابيا حتى يصبح الدخل القومي = الاستهلاك + الاستثمار بدون فائض نقدي راكد، مما يؤدي إلى تعظيم قيمة الاستثمارات وفعالية الموارد النقدية المتاحة؛
 - زيادة إنتاج السلع والخدمات ومن ثم توفير احتياجات المجتمع وتشغيل الطاقات البشرية، وهو حل لمشكلة البطالة، وتحقيق للتنمية الاقتصادية والرفاهية المنشودة؛
 - تمنع الزكاة استخدام الذهب والفضة استخداماً غير اقتصادي كأدوات ترف وزينة وتوجهها للغرض الأصلي كوسيلة للتبادل ومقياساً ومخزناً للقيمة بما يدعم متانة المركز المالي للدولة ودعم عملتها النقدية.
- ب- قياس تأثير سعر زكاة الثروة التجارية على رفع كفاءة الاستثمار:**

افترضت الدراسة مشروع تجاريا رأس ماله 100000 جم، مع نسب الزكاة المستحقة عليه للعائد وافترض أربعة احتمالات، ثم قياس سعر الزكاة على كفاءة الاستثمار كما يلي :

- 1- أثر زيادة معدل عائد الاستثمار بنسبة 3,33% مع ثبات رأس المال على سعر الزكاة؛
 - 2- أثر انخفاض معدل عائد الاستثمار مع ثبات رأس المال على سعر الزكاة؛
 - 1- أثر زيادة رأس المال على سعر الزكاة مع ثبات معدل عائد الاستثمار بمعدل ثابت 9,8%؛
 - 2- أثر انخفاض رأس المال على سعر الزكاة مع ثبات معدل عائد الاستثمار بنسبة 10%.
- وتظهر نتائج الاحتمالات الأربعة فيما يلي :

السنوات	(1) زيادة معدل العائد 10%	(2) سعر الزكاة على العائد	(3) خفض معدل العائد	(4) سعر الزكاة على العائد	(5) زيادة رأس المال 10%	(6) سعر الزكاة على العائد	(7) خفض رأس المال	(8) سعر الزكاة على العائد
1	8.33%	27.5%	38.33%	7.93%	100%	23.33%	100%	25.12%
2	11.67%	20.36%	35.00%	8.45%	110%	23.65%	94.79%	25.00%
3	15.00%	16.39%	31.67%	9.08%	120%	23.95%	89.57%	24.87%
4	18.33%	13.86%	28.33%	9.86%	129%	24.17%	84.36%	24.72%
5	21.67%	12.12%	25.00%	10.83%	139%	24.38%	79.15%	24.56%
6	25.00%	10.83%	21.67%	12.12%	149%	24.56%	75.93%	24.38%
7	28.33%	9.86%	18.33%	13.86%	159%	24.72%	68.72%	24.17%
8	21.67%	9.08%	15.00%	16.39%	169%	24.87%	63.51%	23.93%
9	35.00%	8.45%	11.67%	20.36%	179%	25%	58.29%	23.65%
10	38.33%	7.93%	8.33%	27.50%	188%	25.12%	53.08%	23.33%

ولقياس علاقة معدل عائد الاستثمار بسعر الزكاة احصائياً يستخدم معامل الارتباط بتطبيق المعادلة :

$$r = \frac{\sum (S - \bar{S})(V - \bar{V})}{\sqrt{\sum (S - \bar{S})^2 \sum (V - \bar{V})^2}}$$

حيث تمثل "م" معامل الارتباط، و "س" معدل العائد على الاستثمار، وتمثل "ص" سعر زكاة العائد، فيكون معامل الارتباط يساوي (- 91%) بمعنى وجود علاقة عكسية سالبة قوية بين معدل العائد وسعر الزكاة، فكلما زاد أحدهما نقص الآخر، وتبين من تحليل نتائج الدراسة:

- 1- يعتبر سعر زكاة التجارة حافزا فعلا لرفع كفاءة الاستثمار بتدنية التكلفة وتكبير الإيراد لتحقيق أعلى معدل استثمار مما يؤدي لرفع كفاءة استخدام الموارد، وهوما لا يقدمه أي استقطاع مالي وضعي؛
 - 2- وفوق ذلك لا ينتقص هذا التشريع من حق الفقير.
- ∴. والنتيجة هي : حققت زكاة الثروة التجارية أعلى كفاءة في استخدام الموارد لتخضع لسعر زكاة منخفض حيث تثيب الإدارة الكفاء بتزايد العائد، وتعاقب الإدارة بنقص العائد.

ج- حوافز تشجيع الاستثمار الإنتاجي في زكاة الزرع والأنعام:

منح المشرع حوافز كثيرة لتشجيع الاستثمار في النشاط الإنتاجي من الزرع والأنعام كما يلي:

1- التخفيف في مقومات زكاة الثمر والزرع:

- 1.1- تقع زكاة الزرع والثمر دون الأرض لارتفاع قيمتها قياساً بقيمة الناتج منها؛
- 1.2- مراعاة تكلفة الري بفرض سعرين للزكاة إما 5% أو 10%؛
- 1.3- إعفاء ثلث أو ربع المحصول فيكون سعرها 3,66% - 6,66% بعد خصم الإعفاء؛
- 1.4- يوفر إخراج الزكاة عيناً بما يوفر الاحتياجات الأساسية وبالتالي خفض تكلفة التوزيع.

2- التخفيف في زكاة الأنعام:

- 2.1- إعفاء الأنعام المعلوفة، واختصاص الزكاة بالسائمة فقط؛
- 2.2- إعفاء الأنعام المستهلكة خلال العام؛
- 2.3- إعفاء الأنعام العاملة في الحقل؛
- 2.4- سعر زكاة الشياه تنازلي يبدأ ب 1,25 % (نصف سعر زكاة الثروة النقدية والتجارية) وينخفض بمعدل متناقص وسعر زكاة البقر والإبل 2,5%؛

2.5- نصابها العيني ضعف نصاب الثروة النقدية والتجارية؛

2.6- لا تضم الأنعام المختلفة مع بعضها لحساب النصاب.

د - حوافز الاستثمار في المقومات العامة للزكاة:

- 1- الزكاة استقطاع مباشر لا تقع على محتاج بخلاف غير المباشر الذي قد يقع على الفقير؛
- 2- تسمح بخصم تكلفة عناصر الإنتاج الفعلية عند إعداد وعاء الزكاة؛
- 3- تعترف بكافة احتياجات المكلف العائلية ولا تستحق إلا على ما فوقها؛
- 4- لا تقع الزكاة على الأصول الثابتة مثل الدور والأثاث والأجهزة المستخدمة في حاجات المكلف الشخصية أو الوظيفية باعتبارها مال غير نام؛
- 5- ضرورة بلوغ المال حد النصاب بعد خصم ما سبق؛
- 6- مراعاة شرط عدم ازدواج الزكاة على نفس المال؛
- 7- ارتباط شكل سداد الزكاة بطبيعة العائد فإذا كان عينياً (مثل الزرع والأنعام) كان الأصل السداد العيني، وإذا كان العائد نقداً (مثل التجارة) كان الأصل في السداد نقدياً؛
- 8- ارتباط النصاب بشكل السداد فإن كان عينياً طبق النصاب العيني وإن كان نقدياً طبق النقدي؛
- 9- يراعي شكل سداد الزكاة احتياجات الفقير، فالزكاة العينية تقع على الضروريات التي يحتاجها في طعامه سواء كان زرعاً أو أنعاماً، وهي ما لا يستغني عنها أحد بما يضمن حصول الفقير على احتياجاته مباشرة من الزكاة.

هـ - تأثير الزكاة على التدفق النقدي:

- 1- يرتبط استحقاق الزكاة بمرور الحول على بلوغ النصاب مما يؤدي لاختلاف السنة المالية للمكلفين، ويحقق تدفقا نقديا مستمر طوال العام، مما يمنع حدوث الأزمات المختلفة؛
- 2- يستمر التدفق النقدي للزكاة عند نقص الدخل حال الركود في الأزمات، عكس الضرائب التي تنخفض حصيلتها عند الركود فتتقصر الإيرادات والانفاق العام، أما الزكاة فتقع على الثروة التي لا تتأثر بنفس القدر مما يوفر حصيلة زكاة دائمة ويعجل بالقضاء على الأزمات إن حدثت؛
- 3- لا تؤثر الزكاة على القدرة الإنتاجية للمجتمع لأنها تختص بالأصول النامية فقط دون الأصول الثابتة المعرضة للاستهلاك؛
- 4- تؤثر ضرائب الثروة الثابتة التي لا تغل إيرادات مثل الضرائب العقارية على الاستثمار والإنتاج، وهو ما يوضح التباين بين الزكاة والضرائب التي لا تفرق بين الثروة النامية وغير النامية.

الناحية الثانية : تأثير مصارف الزكاة على تحقيق عدالة التوزيع:

يقرر علماء التنمية أهمية تلازم النمو الاجتماعي والاقتصادي معاً، وهو ما يطلق عليه الاقتصاد الاجتماعي، وقد قننه لنا المولى عز وجل من خلال مؤسسة الزكاة باعتبارها وظيفة سيادية. وستوضح الدراسة دور مصارف الزكاة في المجتمع المعاصر من خلال:

- آراء علماء فقه الزكاة لطرق توزيع حصيلة الزكاة.

- آراء علماء التنمية إقليمية ودولياً في طرق علاج الفقر.

الرأي الأول : رأي فقهاء المسلمين في طرق توزيع الزكاة للمحتاجين:

اختلفت المذاهب فيما يعطى لهم في اتجاهين:

1- ما يكفيهم تمام الكفاية بالمعروف دون تحديد قدر المال؛

2- اعطائهم قدرًا محددًا يقل ويكثر عند بعضهم.

والرأي الأول هو الأقرب لمنطق الإسلام ونصوصه وأهدافه وهو ما تؤيده وينقسم لمذهبين:

المذهب الأول : اعطائهم كفاية العمر بتوفير وسائل الإنتاج الملائمة لتحقيق مستوى كفاية يغيثهم، وهو يناسب القادرين على العمل، ويعالج مشكلة البطالة، وهي أخطر ما يتعرض له المجتمع.

المذهب الثاني : إعطائهم كفاية السنة : ويطبق على من لا يستطيع العمل لعجز أو مرض.

الرأي الثاني : آراء وتوصيات المؤسسات الإقليمية والدولية لعلاج مشكلة الفقر:

قدمت منظمة العمل العربية دراسة عن زيادة نسبة الفقر في الدول العربية بمعدل 1,7% سنوياً حيث يعيش 36% تحت خط الفقر، ولا يتعدى دخل الفرد 1500 \$ سنوياً، وتعتبر البطالة سبباً ونتيجة للفقر. كما أطلقت تقارير التنمية البشرية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الفقر المدقع ما أسمته بالفقر متعدد الأبعاد، وهو فقر نتج عن نقص الدخل عن تغطية الاحتياجات الأساسية الواجب أن تقدمها الدولة. وبذلك أُلقيت على الدولة مسؤولية كاملة عن الفقر متعدد الأبعاد، وهو ما قننته الشريعة الغراء في مسؤولية الدولة والمجتمع عن توفير الضروريات والانفاق طبقاً للأولويات الإسلامية من ناحية، وجباية الزكاة وإنفاقها على مصارفها من ناحية أخرى، لذلك ومن خلال استعراض كل من آراء فقهاء المسلمين وتوصيات المؤسسات الإقليمية والدولية اقترحت الدراسة ما يلي:

✓ جمع وتوزيع الزكاة طبقاً للقواعد الشرعية بتوفير ضروريات البنية الأساسية المشار إليها بمعيار "الفقر متعدد الأبعاد"

للمحتاجين من الزكاة لكل لفريقين:

- الفريق الأول: العاجز عن الكسب مؤقتاً ومطلقاً ويستحق عطاء دورياً لتحقيق مستوى كريم؛
- الفريق الثاني: لمن يمكنه العمل ويقترح تدريبه مهنيًا وإداريًا لتنمية كفاءته بما يفتح له أبواب العمل المناسب، كذلك تمويل أنشطة اقتصادية ومهنية لمن يمكنه العمل ولا يملك تمويله.

✓ قياس تأثير توزيع حصيلة الزكاة على عدالة التوزيع:

تم قياس أثر توزيع الزكاة بما أطلقت عليه الدراسة "المضاعف الإسلامي" باستخدام الأدوات الرياضية تطويراً لما يعرف "بالمضاعف الاقتصادي" وهو مقياس كمي قدمه الاقتصادي الكبير جون ماينارد كينز لعلاج أزمة الكساد العظيم لتحقيق زيادة مرتبة

على زيادة أولية في المتغيرات، وتقود لزيادة أكبر في ذات المتغير بطريقة تتضمن إنفاق الأغنياء على الفقراء لمساعدتهم على الاستهلاك وتنشيط التداول ليتمكن المنتجون من استعادة نشاطهم الاقتصادي. لكن هناك أربع مؤثرات تحد من الاستفادة من المضاعف هي:

- 1- سعر الفائدة كتكلفة للاستثمار باعتبار العلاقة العكسية بين حجم الاستثمار وسعر الفائدة؛
- 2- الكفاءة الحدية للاستثمار والتوقعات؛
- 3- انتشار الأمية وتختلف المهارات في الاقتصاديات الفقيرة، وتختلف وسائل الإنتاج وانخفاض الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك بما يؤثر على الادخار والاستثمار؛
- 4- الميل للشراء من الخارج حيث لن يؤثر الانفاق على الإنتاج المحلي، وضرورة مرونة العرض حتى لا تؤدي زيادة الانفاق لزيادة الأسعار بدلاً من زيادة الناتج القومي.

✓ عيوب المضاعف الاقتصادي:

تختصر الدراسة العيوب التالية للمضاعف الاقتصادي:

- 1- لم يضع كينز منهجاً منظماً لمنع حدوث الأزمات دوماً، لذا تكرر حدوثها بالعقود الماضية؛
- 2- لا يجدي مقترح كينز اختياراً لأنه يعتمد على الانفاق الفردي الاختياري غير المنظم؛
- 3- اعتمد المقترح على تقدير متوسط انفاق الفقراء 90% من دخلهم ثم طبقه على جميع طبقات المجتمع، بما يخل بالموضوعية حيث يتباين متوسط انفاقها بما يؤثر على صحة النتائج.

✓ المضاعف الإسلامي Islamic Multiplier :

يحقق المضاعف الإسلامي مضاعفة الدخل القومي ويخلق سيولة ويدفع تداول المال بين طبقات المجتمع، مما يمنع حدوث الأزمات الاقتصادية باستنباط نظام تم تأصيله إسلامياً ووضع مقومات نجاحه فيما يلي :

تأصيل المضاعف الإسلامي:

أشار التشريع الإسلامي لأهمية تداول المال بين طبقات المجتمع الغنية والفقيرة حتى يحدث الرواج الاقتصادي، وهو ما عبرت عنه الدراسات المعاصرة بالمضاعف الاقتصادي، وذكرته سورة الحشر (59) في توزيع الفيء {مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَلِذِي السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ}. وتعلل قسمة هذه الأموال ألا يقتصر تداول المال بين الأغنياء فقط، وإنما يشمل فئات أخرى من المحتاجين، وهوما يؤكد أهمية وإيجابيات هذا التداول على صحة المجتمع اقتصادياً واجتماعياً. وتطبق الدراسة كلا من مضاعف الاستهلاك الإسلامي، ومضاعف الاستثمار الإسلامي، للاستفادة منها بما يتفق مع التشريع الإسلامي واحتياجات الدراسة بحيث يتم تجنب المؤثرات والعيوب التي تحد من الاستفادة من مزايا المضاعف الاقتصادي.

✓ مزايا تطبيق المضاعف الإسلامي وتجنب المؤثرات التي تحد من فعاليته :

- 1- ينتهي تأثير سعر الفائدة باعتباره ربا محرم على مضاعف الاستثمار الإسلامي؛

- 2- تستبدل الكفاءة الحدية لرأس المال بالعائد الفعلي الموزع على المودعين في المصارف وهو أداة أكثر واقعية وتعبيراً عن واقع الأعمال؛
 - 3- تؤدي زيادة الاستثمار بأموال الزكاة لزيادة إجمالي الإنفاق، وزيادة الدخل بأكبر من زيادة الاستثمار حيث يفوق تغير الدخل على المستوى القومي تغير الإنفاق الجبري؛
 - 4- تنفق الدولة الزكاة بتطبيق الأولويات الإسلامية لتحقيق أعلى مردود اقتصادي واجتماعي للزكاة، فتوجه بعض الحصيلة للتنمية البشرية بالتعليم والتدريب بأعلى تقنيات، وتوفير الحاجات الاستهلاكية للفئات العاجزة والمريضة، مما يرفع الميل الحدي ومتوسط الاستهلاك، ويؤثر إيجاباً على الادخار والاستثمار؛
 - 5- يجب توفير حاجات المجتمع محلياً -بقدر الإمكان- وإزالة العراقيل، ليتمكن الاستفادة الحقيقية من مضاعف الاستثمار، وهو واجب إسلامي، وضرورة اقتصادية؛
 - 6- يتوفر في نظام الزكاة قيام الدولة به لتحقيق النتائج الاقتصادية والاجتماعية؛
 - 7- الزكاة نظام مجتمعي دائم يشمل المجتمع الإسلامي بما يضمن توفير السيولة وحرية التداول، ويمنع من حدوث الأزمات، وفريضة وركن من أركان الاسلام، ولا يستطيع حاكم إنكارها، فهي مستمرة باستمرار المجتمع الإسلامي، مما يضمن الاستفادة من تأثير المضاعف الإسلامي؛
 - 8- يوفر نظام الزكاة تقسيم المجتمع لفئة مستحقة للزكاة، وفئة تملك النصاب الذي يستحق عليه الزكاة، وفئة بين الاثنين، مما يوفر أساساً علمياً جيداً لتطبيق المضاعف باستخدام متوسط انفاقهم.
- وبذلك يحقق تطبيق التشريع الإسلامي بصفة عامة، والزكاة بصفة خاصة، مميزات المضاعف الاقتصادي كاملة بدون عيوبه، ويمنع حدوث الأزمات، ويعالجها إن حدثت في المجتمع .
- ✓ مقومات نظام المضاعف الإسلامي:
- أطلقت الدراسة اسم "المضاعف الإسلامي" المقترح لأنه يتمتع بمقومات تختص بتطبيق التشريع الإسلامي، لينعم المجتمع بنتائجه الايجابية من خلال : تحريم الربا/ فائدة الودائع والقروض، وقيام الدولة بتطبيق فريضة الزكاة بحقتها، وتوزيعها بحقتها. ويطبق " المضاعف الإسلامي" من خلال المرحلتين التاليتين:

المرحلة 1: دراسة نسبة ومستوى إنفاق طبقات المجتمع الإسلامي الثلاث:

تم القيام بدراسة فعلية لمتوسط إنفاق طبقات المجتمع الثلاث باستخدام المعادلة:

$$م م ف = (م ف 1 \times س 1\%) + (م ف 2 \times س 2\%) + (م ف 3 \times س 3\%)$$

حيث م م ف = المتوسط المرجح لانفاق المجتمع، م ف 1= متوسط انفاق الفئة الأولى، م ف 2= متوسط انفاق الفئة الثانية ... وهكذا، س % = نسبة السكان. وتطبيق المعادلة على نموذج مصر مثلاً: نسبة الفقراء 40% وهم الفئة الأولى ولا يقل إنفاقها عن 90% من الزيادة الممنوحة لهم من الزكاة لتغطية الحاجات الأساسية. كما افترضت الدراسة أن ملاك النصاب 40% ويفترض متوسط

انفاقهم 60% من الدخل. أما الفئة الثالثة وهي 20% فافترضت الدراسة متوسط انفاقها بين الفئتين أي 75%. . المتوسط المرجح لانفاق المجتمع المصري = (40% × 90%) + (40% × 60%) + (20% × 75%) = 75% من الدخل .

المرحلة 2 - تطبيق مضاعف الزكاة على كل من الاتفاق الاستهلاكي والاستثماري كالآتي:

1- قياس تأثير مضاعف الاستهلاك الإسلامي لتوزيع الزكاة على الدخل القومي:

يمثل مضاعف الاستهلاك العلاقة بين التغير في الدخل وتغير الاتفاق الاستهلاكي المستقل، ويتم قياس التغير: مضاعف الاستهلاك الإسلامي = التغير في الدخل (Δ د) ÷ التغير في الاستهلاك المستقل (Δ هـ).
حيث:

(Δ د) هي التغير في الدخل؛

و (Δ هـ) التغير في الاستهلاك.

وبذلك فإن مضاعف الاستهلاك = مقلوب الميل الحدي للادخار إذا اعتبرنا أن الادخار هو الفرق بين الدخل والاستهلاك أي
= 1 - نسبة الاستهلاك.

فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك 75%، والميل الحدي للادخار 25%، يكون مضاعف الاستهلاك = 100 ÷ 25 = 4 مرات، بمعنى أن زيادة الاتفاق الاستهلاكي المستقل جنيهاً واحداً يزيد الدخل القومي أربعة جنيهاً، ونستفيد من ذلك في قياس أثر تغير الاستهلاك على الاقتصاد القومي، وهو ما يؤدي للزواج، ويمنع حدوث الأزمات ويقضي عليها إن حدثت.

2- قياس تأثير مضاعف الاستثمار الإسلامي على الدخل القومي:

تؤدي زيادة الاتفاق الاستثماري المستقل لزيادة الطلب على السلع الرأسمالية، مما يؤدي لزيادة الدخل، كما تدفع لزيادة الاتفاق الاستهلاكي للعاملين فيه، مما يؤدي لزيادات تراكمية في الدخل. لذلك يعتمد عمل المضاعف على التغيرات الأولية والثانوية الحاصلة في عناصر الطلب الكلي، فالعلاقة بينهما اطرادية، كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك ارتفع مضاعف الاستثمار والعكس صحيح. ومعادلته:
مضاعف الاستثمار = التغير في الدخل (Δ د) ÷ التغير في الاستثمار المستقل (Δ ث)
حيث:

(Δ د) هي التغير في الدخل؛

(Δ ث) هي التغير في الاستثمار.

كما أن مضاعف الاستثمار = مقلوب الميل الحدي للادخار.

فمثلاً: ازدواجية استثمارات للفئات الفقيرة ب 25 مليار جم مثلاً، والمتوسط المرجح للميل الحدي للاستهلاك 75% -بالمثال السابق- فيكون مضاعف الاستثمار = 100 ÷ الميل الحدي للادخار

وهو 25% = $100 \div 25 = 4$ مرات، ويتم عمل المضاعف كما يلي:

زيادة أولية في الانفاق الاستثماري	فئات مستلمي الزيادة رقم	تغير الدخل	الانفاق	الادخار
25	1	25	18,75	6,25
	2	18,75	14	4,75
	3	14	10,50	3,50
	4	10,50	7,88	2,62
	5	7,88	5,91	1,97
	6	5,91	4,43	1,48
	7	4,43	3,32	1,11
	8	3,32	2,49	0,83
	9	2,49	1,87	0,62
	10	1,87	1,40	0,47
	11	1,40	1,05	0,35
	12	1,05	0,79	0,26
	13	0,79	0,59	0,20
	14	0,59	0,44	0,15
المجموع	-	100	75	25

ويتضح من المثال أن الانفاق الاستثماري لفئة الدخل الأولى تصبح دخلاً للفئة الثانية فينفق منه على الفئة الثالثة، وطبقاً للميل الحدي للاستهلاك يصبح دخلاً للفئة التالية وهكذا. وبذلك يتضاعف تأثير انفاق استثماري قدره 25 مليار جم بزيادة الدخل القومي على مستوى المجتمع زيادة 100 مليار جم، أي بضعفها أربع مرات، مما يؤدي للرواج الاقتصادي، ويستبعد نهائياً إمكانية حدوث الأزمات الاقتصادية بزيادة الانفاق الاستثماري والاستهلاكي.

∴ وبذلك تكون الدراسة قد أكدت سلامة المجتمع من الأزمات المالية الاقتصادية من خلال:

- 1- تحريم الربا أو سعر الفائدة تحريماً مطلقاً؛
- 2- تطبيق فرضية الزكاة وانفاقها بما يصلح حال المجتمع كما تقدم .

وبذلك أثبتت الدراسة إعجاز التشريع المالي الإسلامي. وتهدي الباحثة هذه الدراسة لكل من:

أ- المجتمع الإسلامي لتقنين فريضة الزكاة وتحريم الربا حتى ينعم أبناءه بالتقدم والرفاهية.

ب- المجتمع الدولي الذي يبحث عن الوسائل الناجعة لتلافي الأزمات الاقتصادية، ويبحث في علاج الفقر والبطالة الناتجة عنها.